اقتصاد

تقدم بطيء في مفاوضات المركزي الليبي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

في ظل الأزمة المستمرة التي يمر بها مصرف ليبيا المركزي، أكد عضو مجلس النواب الهادي الصغير، الذي يشارك في فريق الحوار حول الأزمة، أن المفاوضات لم تتوصل بعد إلى حل نهائي. وقال الصغير لـ «العربي الجديد» إن هناك خيارين رئيسيين قيد الدراسة حاليًا: الأول يتضمن تشكيل لجنة مؤقتة لتسيير إدارة المصرف لفترة محددة، بينما يشمل الثاني تعيين محافظ ومجلس إدارة جديدين، مع الإشارة إلى عدم الكشف عن الأسماء حتى الآن. وأشار إلى أن المشاورات مع مجلس الدولة تجري تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن القرار النهائي سيعتمد على نتائج هذه المناقشات.

وفي سياق متصل، أفاد عضو مجلس الدولة عبد الجليل الشاوش «العربي الجديد» أن «المسودة السابعة» للتفاهمات قيد الإعداد، وتم التوصل إلى توافق حول معظم النقاط الرئيسية. وأضاف الشاوش أن أبرز نقطة خلافية تتمثل في مسألة توحيد المناصب السيادية، مشيرًا إلى أنه من المتوقع التوصل إلى اتفاق خلال أسبوع.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الخميس عن تأسفها لعدم توصل ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى اتفاق نهائي بشأن أزمة مصرف ليبيا المركزي. وأشارت البعثة إلى أن القرارات الأحادية التي اتخذتها جميع الأطراف من شأنها تقويض الثقة وتكريس الانقسامات المؤسسية. وقالت البعثة إنها يسرت مشاورات بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن الأزمة المستمرة في مصرف ليبيا المركزي.

وتابعت أن هذه المشاورات تشكل استمرارًا للجهود الحثيثة التي تبذلها البعثة لإيجاد حل يعيد لهذه المؤسسة الحيوية دورها داخل النظام المالي المحلي والدولي. ورحبت البعثة بالتقدم المحرز بشأن المبادئ والمعايير والآجال التي ينبغي أن تنظم الفترة الانتقالية المؤدية إلى تعيين محافظ ومجلس إدارة جديدين للمصرف المركزي، لكنها تأسفت لكون الطرفين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق نهائي. وذكّرت البعثة جميع الأطراف الليبية بمسؤوليتها عن معالجة هذه الأزمة على وجه السرعة، كون استمرارها «ينطوي على مخاطر جسيمة على رفاهة الليبيين وعلى علاقات ليبيا مع شركائها الدوليين»، داعية جميع الأطراف إلى «إعطاء الأولوية لمصلحة ليبيا العليا وإخراج المصرف المركزي من دائرة الصراعات السياسية». من ناحية أخرى، أعلن ممثلو مجلسي النواب والدولة، في بيان مشترك، عن التزامهم بمواصلة وتوسيع المشاورات لحل أزمة إدارة مصرف ليبيا المركزي. وأوضح البيان، الذي وقعه الصغير والشاوش، أن البعثة الأممية قد استأنفت مشاوراتها مع المجلسين والمجلس الرئاسي بهدف إيجاد حل للأزمة. وأشار البيان إلى أن المشاورات تركزت على إيجاد ترتيبات موقتة لضمان تسيير أعمال المصرف حتى يتم تعيين محافظ ومجلس إدارة جديدين. كما تم الاتفاق على تعيين محافظ جديد للمصرف، مع ضرورة اقتراح أعضاء مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تسلمه لمهامه. وأكد البيان على أهمية تعزيز معايير الشفافية والإفصاح والحكم الرشيد في كافة أعمال المصرف، بالإضافة إلى الالتزام بمعايير المهنية والكفاءة والنزاهة في اختيار المسؤولين.

(كارل كورت/ Getty)

صعود التضخم الفرنسي

أظهرت بيانات من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا الجمعة ارتفاع أسعار المستهلكين 2,2% في أغسطس/ آب على أساس سنوي، بما يتماشى مع البيانات الأولية المنشورة أواخر الشهر الماضي، وكذلك بما يتوافق مع توقعات الاقتصاديين. وأظهرت البيانات أن معدل التضخم الفرنسي المنسق مع الاتحاد الأوروبي تراجع في أغسطس مقارنة مع قراءة بلغت +2,7% في يوليو/ تموز. وذكر المعهد أن تراجع التضخم يرجع إلى انخفاض قوي في أسعار الطاقة، خاصة الكهرباء، وكذلك هبوط أسعار المنتجات البترولية. وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار 0,6% في أغسطس/ آب بعد ارتفاعها 0,2% في يوليو/ تموز الماضي.

المركزي الروسي يرفع الفائدة الأساسية إلى 19%

موسكو ـ **رامي القليوبي**

قرر مجلس إدارة المصرف المركزي الروسي، في اجتماع عقده الجمعة، رفع سعر الفائدة الأساسية من 18 إلى 19%، وهذا ثاني إجراء من نوعه في أقل من شهرين، بعد رفعه من 16 إلى 18% في يوليو/ تموز الماضي. وقال المصرف المركزي في بيان: «تبقى ضغوط التضخم الحالية مرتفعة. على الأرجح، سيتجاوز (التضخم) توقعات يوليو بأن يبلغ ما بين 6,5 و7%. لا يزال نمو الطلب الداخلي يتفوق كثيراً على إمكانيات زيادة عرض السلع والخدمات. نحتاج إلى مزيد من تشديد السياسات النقدية - الائتمانية لخفض التوقعات بالتضخم، وضمان عودته إلى المستوى المستهدف في عام 2025». وأضاف البيان أن «مصرف روسيا لا يستبعد احتمال رفع الفائدة الأساسية في الاجتماع المقبل»، مشيراً إلى أن «ميزان المخاطر يميل إلى تلك المساهمة في التضخم بشكل مهم» على المدى المتوسط. وقبل اجتماع أمس، تباينت تقديرات المحللين الماليين حول ما إذا كان سيجري الإبقاء على الفائدة من دون تغيير، أو رفعها مرة أخرى، لكبح جماح التضخم، عبر تقليص الإقراض، وسحب أموال المواطنين من السوق، وتحفيزهم على استثمارها في حسابات وودائع مصرفية ذات عوائد تنافسية. وتوقع أغلب المحللين بمصارف وشركات استثمار روسية كبرى استطلعت صحيفة «إر بي كا» الروسية آراءهم، أن مجلس إدارة المصرف المركزي سيبقي على سعر الفائدة عند مستوى 18%. ومع ذلك، لم يستبعد أكثر من ثلث المستطلعة آراؤهم احتمال رفع الفائدة إلى 19 أو حتى 20%. وبدوره، شكك المحلل بالأكاديمية المالية «كابيتال سكيلز»، مارك غويخمان، أن يشكل مثل هذا الرفع دعما مهماً لسعر صرف العملة الوطنية، البالغ حالياً نحو 91 روبلاً للدولار الواحد، قائلاً إنه «يشمل سعر الصرف الحالي التوقعات برفع سعر الفائدة مسبقاً، ولذلك لن يؤثر الرفع فيه تأثيراً كبيراً». وقال غويخمان في حديث لـ«العربي الجديد»: «يمكن الجزم بأنه لن يجري خفض الفائدة في ظل بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة». وأقر باستمرار مفعول العوامل المساهمة في التضخم، مثل تراجع الاستيراد، والصعوبات مع التحويلات الخارجية، بسبب العقوبات الغربية، وارتفاع النفقات الحكومية، معتبراً أن رفعاً محدوداً للفائدة إلى 19% سيكون على سبيل الحل الوسط، بين «فزاعة» الـ20% والإبقاء عليها عند مستوى 18%، وهو ما تحقق على أرض الواقع.

أخبار

الصين توافق على رفع سن التقاعد في 2025

قالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) الجمعة إن المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وافق على اقتراح برفع سن التقاعد مما يسرع عملية تعديل قوانين تعود إلى عقود مضت بهدف معالجة الضغوط الاقتصادية

الناجمة عن انكماش قوة العمل. وسن التقاعد في الصين حالياً هو من بين الأدنى في العالم. وتعديل القوانين ضروري مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع في الصين إلى 78 عاماً اعتباراً من عام 2021 من قرابة 44 عاماً في عام 1960، ومن المتوقع أن يتجاوز 80 عاماً بحلول عام 2050. وفي الوقت نفسه، ينكمش العدد اللازم من السكان العاملين لإعالة كبار السن.

مصر تشتري 20 شحنة غاز طبيعي مسال

قالت أربعة مصادر تجارية لرويترز الجمعة إن مصر أرست بالكامل مناقصة طرحتها في الآونة الأخيرة لشراء 20 شحنة من الغاز الطبيعي المسال لتغطية الطلب في الشتاء، وذلك بعد تراجع حاد في الإنتاج المحلي من الغاز. وهذه هي المرة الأولى التي تطرح فيها مصر مناقصة لتغطية الطلب في الشتاء منذ عام 2018. وعادت أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان لتصبح مستورداً صافياً للغاز الطبيعي هذا العام، واشترت منذ بداية السنة أكثر من 50 شحنة وتخلت عن خططها لتصبح مورداً موثوقاً لأوروبا. وتهدف المناقصة، التي طرحتها الهيئة المصرية العامة للبترول وأغلقت في 12 سبتمبر/أيلول، إلى تغطية الطلب في الربع الأخير من 2024 وجرت ترسيتها على أساس الدفع المؤجل لستة أشهر. وقال مصدر مطلع «على الرغم من التحديات الجيوسياسية في المنطقة وقلة المعروض في السوق، تلقت الهيئة المصرية العامة للبترول عروضاً من أكثر من 15 جهة كبرى بأسعار تنافسية للغاية كانت أقل بنسبة تتراوح بين 30 إلى 40% من أسعار السوق المتوقعة».

ارتفاع قياسي لثروات الأميركيين

أظهر تقرير لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أن ثروات الأميركيين ارتفعت في الربع الثاني من العام الجاري إلى 163,8 تريليون دولار وهو مستوى غير مسبوق بفضل زيادة أسعار العقارات فضلاً عن المكاسب في سوق الأسهم. ويرجع الارتفاع في صافي ثروات الأسر والمؤسسات غير الربحية، الذي بلغ 161 تريليون دولار في نهاية الربع الأول، إلى حد بعيد لزيادة قدرها 1,8 تريليون دولار في قيمة حيازات العقارات ومكاسب قدرها 700 مليار دولار في قيمة حيازات الأسهم.

مال وأعمال

المصارف العراقية مأزومة خلل هيكلي وازدواج ضريبي وفساد عميق

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل كثيرة تتعلق بهيكلته التنظيمية، كما يواجه أزمات ومخاطر واسعة بسبب عدم استقرار البيئة النقدية والاستثمارية إلى حد كبير، ما دفع وزارة الخزانة الأميركية إلى مراقبة عدد من المصارف الخاصة وحظر العديد منها، فيما يشكل الفساد الممتد عميقاً في الاقتصاد تحدياً مستمراً أمام القطاع.

ويضم العراق ثمانية مصارف حكومية، كما يتشكل هيكل القطاع المصرفي الخاص العراقي من 32 مصرفاً إسلامياً و28 مصرفاً تجارياً. مستشار رابطة المصارف العراقية الخاصة، سمير النصيري، قال لـ«العربي الجديد»: «إن عدد فروع المصارف الخاصة بحدود 500 فرع داخل العراق وخارجه، وتوسعت وتطورت تقنياً وفقاً لأنظمة مصرفية إلكترونية حديثة».

وأشار النصيري إلى أن القطاع المصرفي الخاص في العراق يواجه تحديات عمل أبرزها العقوبات الأميركية التي فرضت على 32 مصرفاً بمنعها من استخدام الدولار الأميركي في التعاملات المصرفية، مما أثر على أنشطتها المحلية والدولية، وأضر بالاقتصاد الوطني. وبيّن أن أهم المعوقات التي تواجه المصارف حالياً هي فنية ومالية وإدارية في إجراءات وتعليمات التحوّل الرقمي، مما يتطلب تقديم الدعم الكامل لعملية التحول هذه واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية والمختلطة والخاصة، وتحديد سقف زمني للتحول الكامل من استخدام النقد الورقي إلى الدفع الإلكتروني. وأضاف أن القطاع المصرفي الخاص يعاني من التمايز بينه وبين القطاع المصرفي الحكومي، كما يعاني من ضعف النشاط وانخفاض السيولة والودائع والإيرادات والربحية في أغلب المصارف، خاصة المصارف الـ 32 التي صدرت عقوبات بحقها، فضلاً عن هبوط أسهم أغلب المصارف في سوق التداول في سوق العراق للأوراق المالية. وأفاد النصيري بأن المصارف الخاصة تعاني أيضاً من الازدواج الضريبي، حيث تفرض دائرة الضريبة في إقليم كردستان العراق مثلاً على فروع المصارف الخاصة في الإقليم (يتجاوز عددها 70 فرعاً)، تسديد الضريبة السنوية، بينما هذه المصارف وفقاً لقانون هيئة الضرائب الاتحادية النافذ تسدد الضريبة ذاتها مركزياً في بغداد. وأكد النصيري ضرورة قيام مجلس الوزراء العراقي بحسم الموضوع في الإقليم ووضع حد للازدواج الضريبي، وأن يكون استحصال الضريبة مركزياً حسب القانون واعتماد الحسابات الختامية المدققة والمقدمة إلى الهيئة العامة للضرائب أساساً في التحاسب الضريبي.

> جيوش الفساد في العراق كوّنت منظومة خطيرة تهدد الاقتصاد الوطني

وقال الباحث الاقتصادي، عمر الحلبوسي، إن الفساد له تأثير كبير على القطاع المصرفي العام والخاص خصوصاً في العراق، مبيناً أن مصارف في العراق بعد عام 2003 أسست من الأموال التي سرقها الفاسدون وأصبحت واحدة من الأعباء الكبيرة على القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام. وأضاف الحلبوسي لـ«العربي الجديد» أن وجود بيئة خصبة في القطاع المصرفي وفر الغطاء المالي والقانوني لانتشار الفساد، الأمر الذي ساعد على انتشار الاحتيال والفساد المنظم وفقاً لزيادة عدد المصارف الخاصة فضلاً عن تسابق الدول لفتح فروع لمصارفها في العراق أو شراء مصارف عراقية بغية الانتعاش من الفساد المستشري فيه. وتحدث الحلبوسي عن أن انتشار الفساد في العراق أدى إلى تكوين الاقتصاد الأسود الذي تقوده أحزاب وفصائل مسلحة، التي استحوذت على الأنشطة الاقتصادية في البلد وربطت أنشطتها من خلال مافيات الفساد التي كونت لها هذا النوع من الاقتصاد. وبيّن أن جيوش الفساد العاملة في العراق كوّنت منظومة خطيرة تهدد الاقتصاد الوطني، وساهمت في انتشار الفقر وسحق طبقات المجتمع العراقي حتى باتت الطبقية واضحة، في ظل وجود فئة تعيش على سرقة أموال الطبقة المسحوقة، وهو ما تسبب بزيادة نسبة الفقر والبطالة سنوياً. وأضاف الحلبوسي أن الفساد في العراق أصبح سلاحًا يُستخدم من خلال منظومة القضاء والنزاهة لتحقيق أهداف سياسية، وهو جلي من خلال الكثير من الصراعات الحالية، مؤكداً أن هناك أكثر من طريقة تُستخدم لضرب الخصوم.

بدوره، طالب عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، جمال كوجر، بمراجعة النظام المالي والمصرفي العراقي مراجعة كاملة للحد من التعاملات المشبوهة وغير القانونية. وبيّن كوجر خلال حديثه لـ«العربي الجديد» أن هناك مصارف عاملة في العراق لا تنطبق عليها شروط ومحددات العمل المصرفي، لعدم امتلاكها سيولة مالية ونقدية، فضلاً عن عدم وجود أي تعامل أو اعتماد بنكي خارجي.

وأوضح أن هناك مصارف تهرب العملة وتقوم بالأنشطة غير القانونية وعمليات الاحتيال المالي وغسل الأموال، وقد تم حظرها من قبل وزارة الخزانة الأميركية والبنك الفيدرالي الأميركي، فضلاً عن وجود مصارف أخرى تعمل لمصلحة جهات سياسية متنفذة.

وأشار إلى أن عدم ثقة المواطنين بالنظام المصرفي العراقي دفع الكثيرين منهم إلى عدم التعامل المباشر مع البنوك، والعزوف عن الادخار الذي تسبب بوجود كتلة نقدية ضخمة خارج البنوك.

داخل البنك المركزي العراقي في بغداد، 25 مارس 2024 (محمد الربيعي/ فرانس برس)

الأردن

نظام للطاقة المتجددة يثير الاعتراضات

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أفضت الاحتجاجات التي رافقت صدور نظام جديد للطاقة المتجددة في الأردن إلى حوار ما بين الحكومة وشركات الطاقة المتخصصة لمناقشة البنود المثيرة للجدل. ومن أهم البنود التي اعترض عليها أصحاب الشركات تسعيرة توليد الطاقة الكهربائية من أنظمة الطاقة المتجددة، والفارق الكبير بين العائد على المواطن إن حصل عليه، وبين سعر الكيلوواط المباع من قبل شركات التوزيع للمشتركين، إضافة إلى إجراءات الربط والمحددات التي تعيق التوسع بالاستفادة من التحول إلى الطاقة البديلة.

وأكد أصحاب الشركات أن النظام تضمن بنوداً مجحفة وقالوا إن القانون لا يخدم سوى شركات التوزيع، وإنه تضمن تناقضات كبيرة، وإن عدد الشركات المتضررة يصل إلى ما يقارب 500 شركة يعمل معها نحو 20 ألف عامل.

وقد حدد النظام سعر شراء الطاقة المولدة من قبل المواطنين بخمسة قروش، في حين تباع للمواطنين بـ15 قرشًا. واعتبر أصحاب الشركات أن سياسة التصفير السنوية التي تتبعها الحكومة مجحفة، حيث سيُصفّر أي رصيد متراكم من فائض الطاقة الشمسية، وهذا يعني أن الأفراد والشركات لن يحصلوا على أي أموال مقابل التوليد.

الخبير في قطاع الطاقة هاشم عقل قال لـ«العربي الجديد» إنه يُفترض تحفيز المواطنين والقطاعات الاقتصادية للإقبال على تركيب أنظمة الطاقة المتجددة لعدة أسباب، أهمها تخفيض فاتورة الطاقة والأعباء المالية عن المشتركين من دون وضع تعقيدات أو عوامل تضعف الإقبال.

وأكد أهمية إعادة النظر في النظام الجديد للطاقة المتجددة بما يعالج البنود المختلف عليها، والتي يرى المستثمرون في القطاع أنها ترتب عليهم أعباء كبيرة وتعقيدات ستؤثر على استثماراتهم، وقد تحمل المشتركين أعباء مالية جديدة.

> مطالب بتحفيز المواطنين والشركات لاستخدام الطاقة المتجددة

وقال الباحث الاقتصادي المتخصص في شؤون الطاقة عامر الشوبكي إن «النظام الجديد يجعل المواطن تحت رحمة شركات توزيع الكهرباء الخاصة، إذ يشترط موافقة شركة التوزيع الخاصة ذات المصلحة المتضاربة في تركيب أي نظام طاقة متجددة، وهذا مخالف للأعراف الدولية. كما أن شرط موافقة الشركة الخاصة في تركيب نظام التخزين غير قانوني وفيه تعدٍّ على حرية المواطنين». وأشار إلى أن النظام أفقد أنظمة الطاقة المتجددة المنزلية أهميتها وجدواها بعد شرط الموافقة بألا تزيد الاستطاعة عن 16 أمبير، وهذا يعني إجبار المواطن على تركيب عداد منفصل لشحن السيارات التي تحتاج 32 أمبير، وكذلك يجبر المواطن على تحديد عدد الأجهزة والمكيفات بما يتناسب مع استطاعة بمجموع 16 أمبير.

سورية

ارتفاع سعر الذهب يزيد الإقبال على عيار 18

إدلب ـ **هادية المنصور**

تواصل أسعار الذهب ارتفاعها، لتسجل مستويات قياسية في الآونة الأخيرة، ما دفع المضطرين لشرائه، لا سيما الشبان المقبلين على الزواج في إدلب، لاستبدال الذهب من عيار 21 بالعيار 18 الأرخص ثمناً والأقل جودة. وقال أيوب البكر، وهو تاجر يقيم في مخيمات كللي، شمال غرب إدلب، إنه فوجئ بالارتفاع اليومي لأسعار الذهب، ما دفعه للتساؤل عن إمكانية شرائه، ولم يجد بُدّاً من تأجيل فكرة الزواج ريثما يتسنى له ادخار مبلغ إضافي من المال، مما يمكنه من شراء الحد الأدنى اللازم لإتمام مهر خطيبته والزواج، لا سيما أن طقوس الزواج لا يمكن أن تكتمل دون شراء المصوغات الذهبية.

أما الشاب العشريني، مروان الشروم، فلم يلجأ لتأجيل موعد عرسه كسابقه، إنما عمد إلى شراء مصوغات ذهبية لخطيبته عيار 18، كونها أقل سعراً، وتتوافق مع إمكانياته المتوفرة، بغض النظر عن جودتها مقارنة مع عيار 21.

وأشار إلى أنه يحصل على أجرة شهرية مقابل عمله في أحد المحال التجارية لا تتجاوز 2000 ليرة تركية، أي أقل من 70 دولاراً، في حين وصل سعر أقل محبس ذهب إلى 250 دولاراً، بينما يحتاج لعدة قطع ذهبية بأوزان قليلة لتصل إلى 25 غراماً، وبقيمة لا تقل عن 1500 دولار لإكمال متطلبات زواجه.

ويحصل الشاب وائل الكرامي العامل في مهنة الحدادة، على أجرة يومية لا تتجاوز 100 ليرة تركية، وهذا المبلغ لا يكفيه لشراء الخبز والطعام لإخوته المعيل لهم بعد وفاة والده، ولأنه عجز عن تأمين المهر الذي حدد بالدولار، وبقدر معين من الذهب، كسائر المهور في المنطقة، تمكّن من إقناع والد خطيبته بشراء ذهب من عيار 18 بدلاً من عيار 21، تيسيراً للأمور، والتوقف عن مزيد من التأجيلات، خاصة أن أسعار الذهب ما زالت في ارتفاع شبه يومي، بينما لم يطرأ على أجرته اليومية أي تطور يُذكر.

دمشق، 2012 (رامي بشارة/فرانس برس)

من جانبه، قال صاحب أحد محال الصاغة في قاع شمال إدلب، الصائغ عدي القسوم، لـ«العربي الجديد» إن الإقبال على شراء المصوغات الذهبية ضعيف جداً بالتزامن مع ارتفاع معدلات الفقر وقلة مصادر الدخل وارتفاع أسعار الذهب بشكل قياسي في مدة قصيرة لم تتجاوز أربعة أشهر.

وبيّن أن الكثير من الشبان عزفوا عن فكرة الزواج أو تأجيله، بسبب هذا الغلاء الذي أحدث فارقاً كبيراً، أو الاعتماد على عيار الذهب 18 لوجود فارق في السعر مقارنة مع عيار 21، رغم أن هذا العيار من الذهب لم يكن متداولاً في المنطقة لقلة الطلب عليه، مقارنة بعيار 21 ذي الجمالية العالية.

قضية

جيش البطالة السوداني

47% بلا عمل وسط توقف الإنتاج والاستثمار

يواجه السودان أزمة اقتصادية خطيرة مع توقعات بارتفاع معدل البطالة إلى 47% بنهاية 2024، ما يخلق جيشاً من العاطلين عن العمل وسط الحرب التي تسببت بخسائر ضخمة وهروب الاستثمارات، مما أدى لتقلص الوظائف

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل البطالة في السودان إلى 47% بنهاية العام 2024، مع انكماش متوقع للاقتصاد بنسبة -18%. وقدر المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أرقاماً تعكس حجم المعاناة التي يواجهها السودانيون، وسط تقلص سوق العمل مع استمرار الاشتباكات، وهروب الاستثمارات التي تعرض الكثير منها إلى خسائر ضخمة بسبب النهب والتعطيل والتضييق.

وفي التفاصيل، أظهرت إحصاءات صندوق النقد الدولي دخول ثلاث دول عربية ضمن قائمة الدول الأعلى بمعدلات البطالة، وهي السودان، والمغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة. وتصدرت السودان القائمة بنسبة بلغت 47,20% ، إلا أن النسبة ترتفع كثيراً ما بين الشباب، بينما حلت جنوب أفريقيا في المرتبة الثانية بنسبة 32,80%، وجاءت الضفة الغربية والقطاع في المرتبة الثالثة، بينما حل المغرب في المرتبة الثامنة.

وتأثرت معدلات البطالة في السودان بشكل كبير بالحرب الدائرة في البلاد، حيث ارتفعت من 32,14% في عام 2022. وبحسب التقرير السنوي لوزارة المالية والاقتصاد في السودان لعام 2021، فإن 42% من السودانيين هم من فئة الشباب، بينهم 85% عاطلون من العمل.

مشكلة تاريخية زادتها الحرب

ويقول خبراء ومراقبون إن مشكلة البطالة هي أزمة تاريخية استمرت لفترات طويلة منذ الاستقلال وحتى الآن، ولم تجد الحكومات المتعاقبة مخرجاً لها ولم تستطع الحد من نمو نسبتها، وظلت معدلات البطالة تتزايد فيما تغيب الإحصاءات الدقيقة عن تحديد حجمها الفعلي. ووفق مصادر «العربي الجديد» فإن معظم نسبة البطالة تتركز بين الخريجين، حيث تسببت ثورة التعليم العالي بإنتاج عدد كبير من الخريجين لا يتوافق مع حجم سوق العمل ومتطلباته. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بعد الحرب، حيث توقفت غالبية منافذ العمل في القطاعين العام والخاص.

25,6

مليون سوداني يواجهون مستويات عالية من الجوع الحاد، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة في نهاية يونيو الماضي، مع وصول 755 ألف شخص إلى أوضاع كارثية، حيث يلوح خطر المجاعة في 14 منطقة.

ويقدر الأستاذ الجامعي بابكر إدريس في حديثه لـ«العربي الجديد» أعداد العاطلين من العمل في القطاع العام بحوالي مليوني شخص، تضاف إليهم القطاعات الأخرى بحوالي أربعة ملايين شخص. وقال إن هذا رأس مال بشري ضخم سيؤثر سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ناهيك عمن هاجروا إلى خارج البلاد ومن نزحوا ويعيشون بلا مأوى.

ويضيف أن الحرب الدائرة في السودان، التي دخلت عامها الثاني، أثرت على كل مناحي الحياة، وخلقت مشاكل كثيرة ظلت تتفاقم يوماً بعد يوم، حيث أصبح المعلمون بلا عمل، والموظفون بلا وظائف، وأصحاب المهن بلا مهن. وعطلت الحرب حياة الناس بسبب النزوح واللجوء، وانعكس ذلك على توقف الإنتاج وهروب المنتجين وانهيار تام للمنظومة الاقتصادية، مما أدى بدوره إلى فقدان العمال لوظائفهم ليلتحقوا بدائرة العاطلين من العمل.

ومن بين المتضررين فئات من العاملين استغنت عنهم مؤسساتهم بعد استمرار صرف نصف الرواتب لمدة عام، ولكنها أوقفت صرف الرواتب مع إجازات مفتوحة، وارجعت أغلب تلك المؤسسات عمليات الاستغناء إلى الخسائر التي تكبدتها وعدم قدرتها على تسيير العمل وتحمل تكلفة رواتب الموظفين والعمال.

> تُقدّر خسائر الاقتصاد جراء الحرب بحوالي 100 مليار دولار

> فقدان 3 آلاف حرفي عملهم في أكثر من 270 مجمعاً للورش

ولم تفلح محاولات البعض في الالتحاق بوظيفة في الولايات غير المتضررة من الحرب، لعدم وجود مؤسسات شبيهة أو مهن حرفية يلتحقون بها، لتمركز معظم المؤسسات في الخرطوم التي تضررت بشكل كبير، ولحقت بها ولايات أخرى على خط الحرب الدائرة. ومع تمدد الحرب يومياً، هرب رأس المال إلى الخارج، ولم تكن هناك مؤسسات منتجة في البلاد، مما أغلق باب العمل في وجه كثير من العمال والفنيين المهرة.

توقف العمل المنتج

يقول محمد محمود من تجمع الحرفيين في الخرطوم، إن الحرب أوقفت أكثر من ثلاثة آلاف حرفي عن العمل يعملون في أكثر من 270 مجمعاً للورش وأكثر من 500 مصنع، فيما خرج أكثر من 3200 ورشة حرفيين عن العمل في الأشهر الأولى لاندلاع الحرب فقط في ولاية الخرطوم. وقاد هذا الدمار الآف العمال إلى النزوح إلى الولايات الآمنة بحثاً عن مصادر للدخل كالعمل في الطرقات وامتهان وظائف مختلفة لسد الحاجات اليومية لهم ولأسرهم، ولكنهم واجهوا تعسفاً في تلك الولايات وأصبحوا ضمن قائمة العاطلين من العمل.

وبعد توسع الحرب إلى ولايتي الجزيرة وسنار وولايات دارفور، فقد السودان ملايين الأفدنة من الأراضي الزراعية التي كانت تغطي أكثر من 40% من الناتج الإجمالي المحلي. وبالتالي، فقد الآلاف من المزارعين والعمال الزراعيين أعمالهم ومأواهم، مما سينعكس بشكل كلي على اقتصاد البلاد والسوق المحلي بغياب محاصيل كانت مهمة في خلق التوازن.

وبحسب وزارة الزراعة السودانية، فإن حوالي 12 مليون فدان كانت تزرع بشكل سنوي فقدت بسبب توسع الحرب في ولايات دارفور الخمسة وولايتي غرب وجنوب كردفان بسبب فقدان القوى العاملة في الزراعة وتأثرها بالنزوح واللجوء إلى خارج السودان. وقالت إن حوالي 150 ألف فدان لم تتم زراعتها في مشروع الجزيرة بسبب انعدام الأمن وغياب التمويل.

لا استراتيجيات ولا متابعة

ويقول الخبير الاقتصادي آدم إسحاق لـ«العربي الجديد» إن السودان لم تكن لديه أي خطة للحد من ازدياد نسبة العطالة، كما لا توجد قوانين ولوائح متبعة في عمليات التوظيف، الأمر الذي ظل يؤرق خريجي الجامعات وطلاب المدارس. وكانت نتائجه سلبية، جاءت مترافقة مع زيادة الجريمة، وسط عدم وجود استراتيجية من الدولة لمواءمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل، ما أدى إلى انتشار الجامعات التي تخرج سنوياً الآلاف من الخريجين بلا عمل. ويشرح أنه على مدى السنوات الماضية ازدادت الأعمال الهامشية وانتشرت البطالة في البلاد، ومع اندلاع الحرب تفاقمت المشكلة وزادت النسبة بدخول لاعبين جدد إلى بوابة «بلا عمل»، وأغلقت كل الأبواب أمامهم. وحتى نظام الحكم السائد في البلاد كان يعتمد في التشغيل، سواء في مؤسسات القطاع العام أو الخاص، على ولاية الخرطوم.

ويضيف أنه: «عقب خروج الخرطوم من المنظومة الاقتصادية والسياسية، تهاوت كل الولايات الأخرى لأنها تعتمد وبشكل كلي على المركز، فانهار النظام الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي، وأفرز سلبيات عدة. ويقول إسحاق: «ما نشهده اليوم من لجوء ونزوح معظمه للبحث عن فرص عمل للعيش، وهذا ما لم يكن متوفراً لقلة التجربة العملية وعدم وجود الإمكانات الفنية لغياب عنصر التدريب والرقابة حتى للخريجين والكيانات المهنية الأخرى. وبذلك فإن نسب البطالة في ازدياد لعدم مواكبة التطور الكبير على المستوى الداخلي والخارجي، والحرب زادت الطين بلة».

تدهور غالبية القطاعات

تهيمن آثار الحرب على غالبية القطاعات الاقتصادية في السودان، ما يقلص عدد الوظائف المتاحة مع توقف صرف الرواتب عن الآلاف. ووفق خبراء، يُعتبر التعليم القطاع الأكثر تضرراً، حيث وصلت تداعيات الحرب إلى جميع المعلمين والموظفين في الوزارات ذات الصلة. فما زالت مشكلة رواتب العاملين تشكل هاجساً، ما جعل أغلب المعلمين يتوجهون إلى البحث عن مهن بديلة أو الهجرة إلى الخارج. إذ ازدادت حدة التنافس على العدد القليل من الوظائف في بعض الولايات الشرقية والشمالية في السودان، بالإضافة إلى القطاع المصرفي والصناعي والزراعي والحرفيين. في المقابل، يتخوف الكثير من المزارعين من فشل كبير للموسم بخاصة في ظل استمرار الحرب وانعدام الغازولين. كما جاءت الصناعة في صدارة القطاعات المتضررة من الحرب بسبب توقف معظمها وهروب العمالة منها بالإضافة إلى خنق الأسواق والكساد الذي أصاب مختلف السلع. وكانت القطاعات الإنتاجية، وأبرزها الصناعة، تعاني طوال الفترات الأخيرة من مشكلات عديدة، منها ندرة الطاقة أو ارتفاع أسعارها بخاصة الكهرباء، أو زيادة كلفة مدخلات الإنتاج.

دمار يطاول أحد أسواق الخرطوم، 1 يونيو 2023 (فرانس برس)